



WESTMINSTER
FOUNDATION FOR
DEMOCRACY

مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية

مشروع ورقة تأطيرية ورشة عمل حول المراقبة البعدية لإنفاذ القوانين مجلس النواب- الرباط، المغرب 6 و 7 فبراير 2019

المراقبة البعدية لإنفاذ القوانين

تقوم المؤسسات البرلمانية بإقرار التشريعات وهي مسئولة كذلك عن مراقبة تنفيذها وتقييم تحقيق الأهداف المرجوة من القوانين التي سنتها. وبالنظر لطبيعة عملية التنفيذ المعقدة وغير التلقائية. إن تطبيق القوانين مسألة معقدة تتوقف على حشد توفير الآليات ورصد تعبئة الأموال والقدرات البشرية اللازمة وحشد دعم مختلف الفاعلين. ويمكن للعديد من الأحداث أن تؤثر على سيره بما في ذلك: تغيير في الحقائق على أرض الواقع، وتحويل الموارد، و تحريف الأهداف، وعدم تعاون أصحاب المصلحة و التغييرات على مستوى الإطار القانوني لمجالات السياسة ذات الصلة الإنسان.

ويتولى البرلمان مهمة اعتماد التشريعات ومراقبة تنفيذها إضافة إلى السهر على تقييم مدى تحقيق القوانين التي سنّها للنتائج المتوخّاة منها. ويضطلع البرلمان بهذا الدور نظرا لأن مهمة التنفيذ عملية معقّدة ولا تحدث بشكل تلقائي. ويُطلق على عملية ملاحقة تطبيق القوانين التي سنّها البرلمان اسم 'المراقبة البعدية لإنفاذ القوانين'.

وأوردت لجنة القوانين بالأمم المتحدة أربعة أسباب رئيسية تستدعي إيلاء اهتمام منهجي أكثر لاعتماد المراقبة البعدية لإنفاذ القوانين أو التقييم اللاحق للتشريعات، ويتعلق الأمر ب: (1) التحقق من أنّ القوانين تُجدي نفعاً على النحو المنشود في أرض الواقع؛ (2) المساهمة في تحسين الأحكام المعمول بها (التشريعات الثانوية)؛ (3) التركيز على تنفيذ وتحقيق الأهداف السياسية؛ و(4) تحديد الممارسات السليمة وتعميمها حتى يتسنى استخلاص الدروس المستفادة من جوانب النجاح والفشل التي كشف عنها هذا العمل الرقابي. وعلاوة على ذلك، تُشكّل مراقبة إنفاذ القوانين آلية هامة يمكن من خلالها تحديد الآثار السلبية المحتملة للتشريعات الجديدة على الحقوق الأساسية والحيلولة دون وقوعها.

وفي الآونة الأخيرة، لاقت المراقبة البعدية لإنفاذ القوانين اهتماما متزايدا على الصعيد العالمي وأصبحت عدة برلمانات تدمج هذه العملية في إجراءاتها الداخلية. ففي المغرب على سبيل المثال، وضع مجلس النواب آليات جديدة ستُمكن النواب البرلمانيين من رصد عملية تنفيذ التشريعات والحرص على تحقيق أهدافها المنشودة.

ولقد عمدت مؤسسة وستمنستر للديمقراطية الى تطوير عدد كبير من الادوات والاليات المتعلقة في مجال المراقبة البعدية لإنفاذ القوانين و تتعاون مع عدد كبير من البرلمانات من كل أنحاء العالم هي عملية تبني مثل هذه الممارسات والاليات في إطار مهمة الرقابة والتشريع المنوط بها. هذا الموضوع. ولقد شارك البرلمان المغربي في عدد كبير من مؤتمرات مؤسسة وستمنستر للديمقراطية حول هذا الموضوع وكان اخرها مؤتمر آليات متابعة ومراقبة تطبيق التشريعات المتعلقة بالعنف القائم على النوع في المنطقة العربية والمؤتمر الاكاديمي حول الموضوع.

إدماج التحليل المراعي لمقاربة النوع في عملية المراقبة البعدية لإنفاذ القوانين

إن مراقبة التشريعات من منظور يراعي مقاربة النوع تعتبر خطوة أساسية نحو تقييم جودة وفعالية التشريعات، لا سيما في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ناهيك عن أن تطوير القدرة على إجراء تحليل من منظور يراعي مقاربة النوع، يؤدي إلى تقوية الهيئات التشريعية ويساهم في تعميم المنظور المراعي لمقاربة النوع في البرلمانات. ويتم في معظم الأحيان إدراج مراعاة مقاربة النوع في العمليات التشريعية من خلال تحليل السياسات حسب النوع الاجتماعي.

إن مراعاة مقاربة النوع في السياسات والتشريعات¹ يعتمد على ضرورة فهم التأثير المتباين الذي عادةً ما تحدثه الإجراءات والتدخلات التي تقوم بها الحكومة على الرجال والنساء. بناء على ذلك، تكمن أهمية القيام بتحليل وتقييم منهجي للقوانين والسياسات استناداً على الكيفية التي تؤثر بها على النساء والرجال وعلى المجموعات الديمغرافية الأخرى المعنية في: (1) تحديد وتفادي أي مساوئ محتملة قد تنشأ عنها؛ (2) ضمان استفادة الرجال والنساء من نفس الفرص وتمتعهم بنفس الحماية القانونية؛ و(3) ضمان الفعالية المالية وتعزيز كفاءة الحكومة من خلال وضع سياسات تتلاءم مع ظروف الفئات المعنية وتلبي حاجياتهم.

منذ أن تبني المغرب الدستور الجديد سنة 2011، اعتمد البرلمان المغربي العديد من التشريعات القائمة على المنظور الجنساني، والتي تركز مبدأ المساواة والتكافؤ بين الأفراد والجماعات والأجيال والهيئات، وتعزز حقوق المرأة في المجتمع.

ولقد انشأ مجلس النواب المغربي المجموعة البرلمانية الموضوعاتية حول المساواة و المناصفة تفعيلاً للفصل 19 من الدستور وسعيًا من مجلس النواب إلى دعم وتقوية المكتسبات النسائية في كل المجالات وتعزيزها على مستوى التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات الحكومية والديبلوماسية البرلمانية وعلى مستوى اتخاذ القرار داخل المجلس وكذا تامين روابط العمل مع سائر هيئات المجتمع المدني والسياسي والحقوق من أجل النهوض بأوضاع المرأة وخلق أو تطوير علاقة شراكة مع المؤسسات الفاعلة في المنتظم الدولي في مجال حقوق الإنسان من أجل دعم قدرات المجلس وأجهزته.

¹ انبثق منظور مراعاة مقاربة النوع عن إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1995، وثمَّ تصميمه كألية سياسية للحد من أوجه اللامساواة القائمة بين الرجل والمرأة في جميع أنحاء العالم. ومنذ ذلك الحين، اعتمدت حكومات عديدة هذه المقاربة بشكل رسمي، بيد أن هناك اختلافات كبيرة على مستوى الطريقة التي يفسر بها منظور مراعاة مقاربة النوع وكذا فيما يخص الوسائل التي تعتمدها مختلف المجتمعات للوفاء بهذا الالتزام.

في الآونة الأخيرة، اعتمد البرلمان المغربي عددا من القوانين المتعلقة بقضايا المرأة، ومن أبرزها: القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء؛ القانون رقم 27.14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر الذي يُعد آلية تشريعية مهمة لحماية النساء والأطفال من الاستغلال؛ القانون رقم 19.12 المحدد لشروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين (وأغلبهم من النساء). كما تم المصادقة على مشروع قانون رقم 12.125 الذي يوافق بموجبه على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي اعتمد وعُرض للتوقيع والتصديق من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 أكتوبر 1999، ودخل حيز التنفيذ سنة 2000.. وتم التصويت على القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز من قبل البرلمان المغربي بتاريخ 21 شتنبر 2017.. تشهد بعض القوانين تأخيرا في التنفيذ بالرغم ان بعضها يحتوي على بنودا تُحدد الأجل التي يصبح فيها القانون قيد التنفيذ ويتم إرفاقها بمرسوم التنفيذ. وهذه الإجراءات قد تستغرق مدة قد تصل إلى سنتين. ويشدد المجلس الوطني لحقوق على أهمية الاسراع بتطبيق هذه القوانين ولا سيما كلّ من هيئة المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة. على الرغم من التّقدم المحرز الذي شهدته وضعية النساء في المغرب، فإن المرأة لا تزال تواجه بعض أشكال التمييز القائم على النوع في الحياة الخاصة والعامة.

يتوجب على البرلمانات التنسيق مع الجهات الحكومية المختصة لتدقيق حسن تطبيق القوانين والتوقف على بعض الثغرات التي تظهر لضمان حسن التنفيذ وتصحيح ما امكن. وتندرج الحاجة إلى التدقيق بعد التشريع في سياق عدد من مشاريع القوانين التي يجري سنّها في عدة بلدان وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بمكافحة التمييز ضد المرأة حيث يبقى التحدي الكبير ما إذا كانت القوانين التي تم إقرارها قد حققت النتائج المرجوة منها.

أهداف ورشة العمل

في هذا الصدد، تقترح مؤسسة وستمنستر للديمقراطية تنظيم ورشة عمل حول المراقبة البعدية لإنفاذ القوانين من منظور يراعي مقارنة النوع.

وستسمح هذه الورشة للنواب والموظفين البرلمانيين بالتعرف أكثر على مبادئ وآليات المراقبة البعدية لإنفاذ القوانين، ومنها:

- آليات للتحقق من بلوغ الأهداف المسطرة للقوانين وإلى أي حد، وفي حالة عدم تحقق الأهداف، معرفة الأسباب وراء ذلك؛
- أفضل الممارسات المستمدة من البرلمانات الأخرى في كيفية قيامها بالمراقبة البعدية لإنفاذ القوانين، بما في ذلك اللجوء إلى التحليل المراعي لمقاربة النوع.
- عرض تجارب حول مراقبة بعدية لقوانين مراعية للنوع الاجتماعي حول قوانين محددة مثل قانون مناهضة العنف ضد المرأة ، قوانين المساواة، القانون التنظيمي رقم 02.12 (2012) المتعلق بالتعيين في المناصب العليا،
- اصدار توصيات وخطوات بشأن أفضل الطرق لتعزيز دور البرلمانات في تنفيذ قوانين المساواة بين الجنسين.

